

مرسوم رقم (٢٥) لسنة ٢٠٢٠
بالتصديق على مذكرة تفاهم في مجال الإسكان
بين حكومة دولة قطر وحكومة المملكة المغربية

نحن تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر ،

بعد الاطلاع على الدستور ،
وعلى وثيقة التصديق الصادرة في السابع من شهر المحرم عام ١٤٤٠ هجرية ،
الموافق للسابع عشر من شهر سبتمبر عام ٢٠١٨ ميلادية ،
وعلى اقتراح نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية ،
وعلى مشروع المرسوم المقدم من مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

مادة (١)

صُودق على مذكرة تفاهم في مجال الإسكان بين حكومة دولة قطر
وحكومة المملكة المغربية ، الموقعة بمدينة الرباط بتاريخ ٢٠١٨/٣/١٢ ، المرفق
نصها بهذا المرسوم ، وتكون لها قوة القانون ، وفقاً للمادة (٦٨) من الدستور .

مادة (٢)

على جميع الجهات المختصة ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا المرسوم .
ويُعمل به من تاريخ صدوره . ويُنشر في الجريدة الرسمية .

تميم بن حمد آل ثاني
أمير دولة قطر

صدر في الديوان الأميري بتاريخ : ٩ / ٨ / ١٤٤١ هـ
الموافق : ٢ / ٤ / ٢٠٢٠ م



2018/0062609/9

قسم الوثائق

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مذكرة تفاهم في مجال الإسكان

بين

حكومة دولة قطر

وحكومة المملكة المغربية

إن حكومة دولة قطر، وتمثيلها وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية،

وحكومة المملكة المغربية، وتمثيلها وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، والمشار إليهما فيما بعد بـ"الطرفان".

رغبة منهما في تعزيز وتوثيق روابط الأخوة العريقة بينهما، وفي إطار ما أثمرت عنه جهود اللجنة المشتركة للتعاون بين البلدين الشقيقين،

قد اتفقتا على ما يلي :-

مادة (١)

يعمل الطرفان على تبادل المعلومات والدراسات والتشريعات في مجال الإسكان.

مادة (٢)

يعمل الطرفان على تطوير وتفعيل سبل قنوات التعاون المشترك بينهما في مجال الإسكان بالتنسيق بين الجهات والسلطات المختصة في كلا البلدين.

مادة (٣)

يوفر كل طرف للطرف الآخر فرص الاطلاع على تجارية وخبراته في المجالات المتعلقة بالإسكان.

مادة (٤)

تشمل مجالات التعاون التي يتم الاتفاق عليها بين الطرفين ما يلي:

- ١- تبادل زيارات عمل بين البلدين للاستفادة من خبراتهما في مجال الإسكان المشار إليها في المادة (١) من هذه المذكرة.
- ٢- تبادل الخبراء لتنفيذ برامج تدريبية في المجالات المشار إليها.
- ٣- تبادل المعلومات الخاصة بالتدريب والإصدارات العلمية والبرمجيات الإلكترونية.

مادة (٥)

يشكل الطرفان لجنة مشتركة مكونة من (٣) ثلاثة أعضاء لكل طرف ، وذلك للقيام بالآتي :

- ١- التنسيق بين الحكومتين في تنفيذ هذه المذكرة.
- ٢- إعداد الأنشطة والبرامج اللازمة لتنفيذ هذه المذكرة.
- ٣- التقييم والتخطيط للمشاريع المشتركة المستقبلية وفقاً لهذه المذكرة.

٤- تفسير أحكام هذه المذكرة، وتسوية ما قد ينشأ من صعوبات عند التنفيذ.

٥- اقتراح مراجعة أو تعديل كل أو بعض أحكام هذه المذكرة.

٦- متابعة وتقييم مدى إنجاز تنفيذ أحكام هذه المذكرة، ورفع تقرير سنوي بذلك للوزير المختص في البلدين.

وتجتمع اللجنة المشتركة مرة واحدة في السنة بالتناوب في كل من البلدين، وكلما دعت الضرورة لذلك.

مادة (٦)

١- يتحمل الطرف الموفد نفقات سفر وفده إلى الطرف المضيف نهائياً وإياباً، ويتحمل الطرف المضيف نفقات الإقامة والتنقل والعلاج في الحالات الطارئة. وفقاً للقواعد المتبعة في هذا الشأن.

٢- يتحمل الطرف المنظم تكلفة الدورات التدريبية والدراسية ، ويتحمل الطرف الآخر تكلفة نفقات طباعة ونشر المعلومات والأدوات التدريبية.

مادة (٧)

أي خلاف قد ينشأ بين الطرفين حول تفسير أو تطبيق مواد هذه المذكرة ، تتم تسويته ودياً عن طريق التشاور والتفاوض بينهما.

مادة (٨)

يجوز تعديل أحكام هذه المذكرة أو أي نص من نصوصها باتفاق الطرفين كتابة، ويدخل هذا التعديل حيز النفاذ وفقاً لذات الإجراءات المنصوص عليها في المادة (٩) من هذه المذكرة.

مادة (٩)

تدخل هذه المذكرة حيز النفاذ اعتباراً من تاريخ استلام أي من الطرفين آخر إخطار كتابي من الطرف الآخر عبر القنوات الدبلوماسية، يفيد بإتمام الإجراءات القانونية/ الداخلية اللازمة لدخول هذه المذكرة حيز النفاذ في كلا البلدين، وتظل سارية المفعول لمدة (٣) ثلاث سنوات، وتتجدد تلقائياً لمدة أو لمدد أخرى مماثلة.

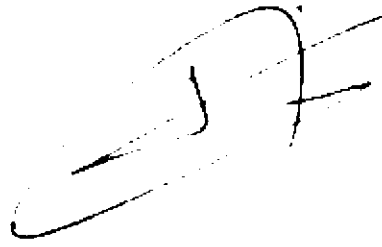
ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر كتابة برغبته في إنهائها، وذلك بفترة (٦) ستة أشهر على الأقل قبل تاريخ الإنهاء أو الانتهاء.

ولا يؤثر إنهاء أو انتهاء بهذه المذكرة على البرامج والأنشطة القائمة، وذلك لحين استكمالها، ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك.

حررت هذه المذكرة ووقعت في مدينة الرباط بتاريخ
2018/3/12 م، من نسختين أصليتين باللغة العربية، ولكل
منهما ذات الحجية.

عن
حكومة المملكة المغربية

عبد الأحد فاسي فاهري
وزير إعداد التراب الوطني والتعمير
والإسكان وسياسة المدينة



عن
حكومة دولة قطر



محمد بن عبدالله الرمحي
وزير البلدية والبيئة